● أخبار قصيرة

أميركا.. تسليم وثائق الإنسحاب من أفغانستان إلى مجلس النواب

قال «مايكل مكول» رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب الأمريكي إن «أنتوني بلينكن» وزير خارجية البلاد وافق على تقديم جميع الوثائق المتعلقة بالانسحاب من أفغانستان إلى المجلس. وأضاف أن هذه الوثائق ستقدم معلومات مهمة للتحقيقات المتعلقة بالانسحاب المضطرب للقوات الأمريكية من أفغانستان للجنة التحقيق في مجلس النواب. وقال مكول لصحيفة «ديلي ميل» إن مجلس النواب سيؤجل حاليًا مشروع قرار اتهام بلينكن بالتحدي. وكان هذا العضو الجمهوري في مجلس النواب قد هدد بلينكن الأسبوع الماضي بأنه إذا لم يقدم هذه الوثائق للجنة العلاقات الخارجية في المجلس، فسيعقد جلسة لمناقشة مشروع قرار اتهامه بالتحدي، الأمر الذي يعتبر جريمة.

المانيا.. تحذيرات من فشل سياسة التحول الطاقية

حذر ديوان المحاسبة الاتحادي الألماني من أن عملية تحول الطاقة في ألمانيا لا تسير بسلاسة وقد تواجه الفشل. ووفقًا لمعلومات ديوان المحاسبة الاتحادي، تتغير وتتحول مصادر الطاقة في ألمانيا. ولكن توسيع الشبكة يتقدم ببطء، وفي الوقت نفسه يتحمل المستهلكون والصناعة تكاليف الكهرباء المرتفعة. في هذا الصدد، يرى ديوان المحاسبة الاتحادي الألماني أن الحكومة ليست على المسار الصحيح لتحول الطاقة. وقال كي شلر، رئيس ديوان المحاسبات الألماني في برلين: «الإجراءات المتخذة حتى الآن لتنفيذ تحول الطاقة غير كافية وبالتالي تشكل معضلة خطيرة على أهداف سياسة الطاقة».

طالبان: نرغب بتعزيز العلاقات مع الهند

صرح «أمير خان متقي» وزير خارجية حكومة طالبان في لقائه مع «ج.ب. سينغ» الممثل الخاص للهند لدى أفغانستان، أن حكومة كابل ترغب في تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية مع «نيودلهي». وأضاف أن أفغانستان تسعى، بناءً على سياستها الخارجية المتوازنة، إلى تعزيز علاقاتها السياسية والاقتصادية مع الهند بصفتها دولة مهمة في المنطقة. وطلب متقي في هذا اللقاء تسهيل منح تأشيرات التجارة والعلاج والدراسة لأفغانستان. وكانت «روتشيراكامبوج» الممثلة الدائمة للهند لدى الأمم المتحدة قد صرحت سابقًا بأن بلدها ركز على الأمن الغذائي وتوفير فرص التعليم وإرسال الأدوية إلى أفغانستان.

وسط تدخلات الغرب الكثيرة

هل يمكن أن تشهد قيرغيزستان انقلاباً؟

الوفاق/ في يناير ٢٠٢٤، تم اعتقال مجموعة من الأشخاص بتهمة التخطيط لانقلاب حكومي في قيرغيزستان. في بيان رسمي تم الإعلان عن «تيليكمات كورنوف»، التاجر القيرغيزي الذي لجأ إلى الولايات المتحدة، بأنه المنظم الرئيسي لهذا الانقلاب. وتبعًا لذلك، قامت السلطات الحكومية باستجواب ممثلين من عدة صحف ومنظمات غير حكومية (بدعم مالي من وزارة الخارجية الأمريكية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية) بما في ذلك مؤسسة ميديابوليس، وأديليت، و٢٤.kg، وتيمبروف-لايف.

هذا في حين أنه في خريف عام ٢٠٢٢، تم الإعلان أيضًا عن إحباط محاولة انقلاب في قيرغيزستان. في ذلك الوقت، تم اعتقال ٢٥ شخصًا، أكثر من نصفهم موظفون في منظمات تحظى بدعم مالي من الولايات المتحدة وبريطانيا والدول الغربية. بناءً على بيانات الخدمات الخاصة التي تم نشرها في وسائل الإعلام، كان المشاركون في هذه المؤامرة على تنسيق مع السفارات الأمريكية والبريطانية في بيشكيك. بعد فشل الانقلاب عام ٢٠٢٢، استدعت لندن حتى «تشارلز جريت»، سفيرها في قيرغيزستان. و في العامين الماضيين، نشطت المعارضة المتطرفة في قيرغيزستان بشكل واضح بدعم من الولايات المتحدة، مما يُظهر رغبة واشنطن في تغيير الوضع في هذه الجمهورية بطرقها الخاصة.

الصراع الاقتصادي

قبل ثلاث سنوات، عارضت واشنطن علنًا «صادر جباروف»، رئيس جمهورية قيرغيزستان. عندما صادق البرلمان القيرغيزي في ١٠ أكتوبر ٢٠٢٠ على تعيينه رئيسًا للوزراء، أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية علنًا أنها تعتبر هذا القرار نتيجة لنفوذ الجماعات «الإجرامية» في قيرغيزستان، ومع ذلك، بعد انتخاب جباروف رئيسًا للجمهورية في عام ٢٠٢١، حذفت وزارة الخارجية الأمريكية هذا النص من مصادرها الرسمية.

كان عدم قبول هذا السياسي من قبل الغرب بسبب طلبه بتأميم منجم الذهب كومتار القيرغيزي الذي وقع تحت سيطرة الشركة الكندية سنتيرا جولد في عقد ٢٠٠٠. كان الدخل السنوي لهذا المنجم ٦١٥ مليون دولار (حتى عام ٢٠٢٢) والذي شكل أكثر من ٥,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الجمهورية. من الواضح أن تخلي هذا المنجم للأجانب لم يكن لصالح قيرغيزستان، وكان الكثيرون مشتبهين في ارتكاب فساد مالي في هذه الصفقة مع الغرب. في عام ٢٠٢١، أعاد جباروف السيطرة على هذا المنجم إلى قيرغيزستان. كما أعلن أيضًا أن روسيا ستكون الشريك الاستراتيجي لهذه الجمهورية، وأن بيشكيك وموسكو ستكافحان جنبًا إلى جنب ضد فرض النفوذ الأجنبي.

في نفس السياق، في دولة كازاخستان المجاورة أيضًا، وقع ما يقرب من نصف شركات إنتاج النفط التي تنتج أكثر من ١٢ مليار دولار من النفط سنويًا (بيانات عام ٢٠٢٠) تحت سيطرة الولايات المتحدة وأوروبا. ومن أصحاب المصلحة في مشاريع النفط الكازاخستانية شل (بريطانيا)، وشيفرون وإكسون موبيل (الولايات المتحدة)، وتوتال (فرنسا). في الواقع، استطاعت واشنطن لفترة طويلة الحفاظ على هذا الوضع غير المرغوب فيه لبلدان آسيا الوسطى من خلال نفوذها على النخب السياسية المحلية. عوامل هذا النفوذ هي:

أولاً، نقل بعض السياسيين الإقليميين رؤوس أموالهم إلى الغرب، وشراء العقارات هناك، والارتباط بالحكومات الغربية.

ثانياً، أرسل النخبة في هذه البلدان شبابهم للدراسة في أمريكا وأوروبا (حيث زُرعت فيهم أفكار مثل تفوق العالم الغربي على بلدانهم وعدم إمكانية تطوير اقتصادهم دون مساعدة الأمريكيين والإنجليز). في قيرغيزستان نفسها، تم إنشاء «الجامعة الأمريكية لآسيا الوسطى» تحت سيطرة وزارة الخارجية الأمريكية و»جامعة آسيا الوسطى» بتمويل بريطاني لهذا الغرض.

ومع ذلك، فإن جهود الولايات المتحدة للنفوذ في المنطقة تُقيَّد إلى حد ما من قبل روسيا حيث يعمل العديد من تجار آسيا الوسطى مع موسكو، ويذهب ملايين السكان من هذه البلدان إلى روسيا للعمل سنويًا. ومع ذلك، تمكنت الولايات المتحدة من خلال نظام الرشاوى والتعليم والدعاية من إنشاء شبكة من عملاء النفوذ لديها بين المسؤولين والمعارضة في قيرغيزستان. على سبيل المثال، درس «إديل بايسالوف» نائب رئيس الوزراء القيرغيزي في الجامعة الأمريكية لآسيا الوسطى وعمل في أوروبا ثم في منظمات غير حكومية قيرغيزية ممولة من الولايات المتحدة. كما درس «روشان جينبيكوف» زعيم المعارضة القيرغيزية الذي اعتقل في ٢٠٢٢ في ماساتشوستس (الولايات المتحدة) وعمل لفترة في واشنطن.

لم يكن صادر جباروف جزءًا من النظام السياسي القيرغيزي لفترة طويلة. لأنه بسبب موقفه الصارم تجاه كومتار، كان مطاردًا واضطر للعيش في الخارج، وبعد عودته سُجن، وفي نهاية الأمر أفرج عنه بعد أحداث أكتوبر في ٢٠٢٠. في البداية، كان من المقرر أن تعزز هذه الاضطرابات موقف أمريكا في قيرغيزستان، ولكن بسبب تفشي فيروس كورونا، أخرجت الولايات المتحدة معظم دبلوماسييها وضباط المخابرات من البلاد وفقدت السيطرة على قيرغيزستان لهذا السبب. لذلك، يمكن أن يساعد انقلاب حكومي في قيرغيزستان الولايات المتحدة على استعادة نفوذها في هذه المنطقة.

الجيوبولتيكا

إلى جانب الأهداف الاقتصادية الصرفة، تمثل آسيا الوسطى جزءًا من سياسة الولايات المتحدة الشاملة ضد روسيا. في عام ٢٠١٧، وضع «جو بايدن» والخبير السياسي الأمريكي «مايكل كاربنتر» خطة جديدة للمواجهة مع روسيا بناءً على الخبرة السلبية في تنظيم انقلاب من قبل المعارضة الموالية للغرب في روسيا. اقترح بايدن وكاربنتر أن الولايات المتحدة يجب أن تعتمد على دعم المعارضة في البلدان المجاورة للتأثير على الوضع في روسيا من خلالها. وأظهرت تجربة الانقلاب في أوكرانيا عام ٢٠١٤ أن نظامًا قوميًا متطرفًا في الجوار يمكن أن يسبب العديد من المشاكل لموسكو ويجبرها على صرف تكاليف دفاعية.

وهكذا، حدث حوالي ١٠ محاولات انقلاب بمشاركة المعارضة الموالية للغرب في الدول المستقلة عن الاتحاد السوفييتي السابق في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٣. وقعت أكبر الاشتباكات في مينسك في صيف ٢٠٢٠، وفي ألماتي (كازاخستان) في يناير ٢٠٢٢، وفي نوكوس (أوزبكستان) في يوليو ٢٠٢٢.

كان معظم الاحتجاجات مع شعارات معادية لروسيا وبعنف مسلح، ونفذها أشخاص ومنظمات تلقت مساعدات مالية من الغرب، ونسقتها الولايات المتحدة. وفي كثير من الحالات، كان المتطرفون الأوكرانيون حاضرين ومدعومين من قبل الدول الغربية. في احتجاجات مينسك عام ٢٠٢٠، شارك متطرفون قاتلوا سابقًا في صفوف كييف في دونباس في الاشتباكات مع الشرطة. وفي عام ٢٠٢٣ عندما أعلنت السلطات الجورجية رسميًا عن محاولة هذا الانقلاب، ظهر اسم الجنرال «جيا لوردكيبانيدزه» نائب رئيس جهاز المخابرات العسكرية الأوكرانية بين منظمي الانقلاب.

كما سافر «روشان جينبيكوف»، زعيم انقلاب خريف ٢٠٢٢ في بيشكيك، إلى كييف في ٢٠١٣ وألقى خطابًا أمام القوميين. كما سافر المشاركون في الانقلاب الأوكراني بدعم مالي من الولايات المتحدة لدعم قادة التمرد في كازاخستان إلى ألماتي وأخرجوا المتطرفين إلى الشوارع في يناير ٢٠٢٢.

في عام ٢٠٢٣، سنت كازاخستان قانونًا جديدًا بشأن تسجيل المنظمات والوسائل الإعلامية التي تعمل كوكلاء أجانب، وألزمتهم بإبلاغ سلطات هذا البلد بتلقي المساعدات المالية والمهام التي يتلقوها من الخارج. و في الوقت الحالي، يجري نقاش حول قانون مماثل في قيرغيزستان أيضًا، لكن تمريره واجه معارضة واضحة من الولايات المتحدة، و مؤخرًا أرسل «أنتوني بلينكن»، وزير الخارجية الأمريكي، رسالة إلى الرئيس جباروف وهدد بأنه في حال تمرير قانون مراقبة الوكلاء الأجانب، ستوقف الولايات المتحدة وحلفاؤها الاستثمارات والمشاريع الإنسانية في قيرغيزستان.

صراع دولي

في عقدي ١٩٩٠-٢٠٠٠، تمكنت الولايات المتحدة من السيطرة على العديد من احتياطيات النفط والغاز والمعادن الثمينة في هذه المنطقة، مستغلة ضعف وعدم خبرة النخب المحلية في هذه البلدان المستقلة حديثًا. الغرب مهتم باستمرار هذا الاستغلال للفضاء ما بعد السوفييتي، لكن هذا النموذج غير مقبول لسكان المنطقة؛ لأن تصدير المواد الخام يحرم بلدان آسيا الوسطى من اكتساب مزيد من الموارد المالية لتنميتها. الصناعات التي أنشئت في عهدي الإمبراطورية الروسية والاتحاد السوفيتي بما في ذلك أنظمة الطاقة والتدفئة والمياه قيد الدمار، ولا يوجد ما يكفي من الأموال لتحديثها حيث يتم نهبها من قبل المستعمرين الغربيين. لذلك، مع تدمير هذه الصناعات والجفاف، لا يمكن لآسيا الوسطى توفير الاحتياجات الأساسية لسكانها ويهاجر ملايين الأشخاص للعمل في روسيا المجاورة، ويهاجر البعض بشكل دائم. بالإضافة إلى الاقتصاد، تشهد مجالات التعليم والثقافة والحياة الدينية للناس أزمة أيضًا؛ حيث يزداد الفساد والتطرف الديني والصراعات بين الأعراق. لكن على الرغم من أن روسيا واجهت أزمة أيضًا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، إلا أنها اكتسبت القدرة على إلغاء عقود المشاركة في الإنتاج مع الشركات الغربية، واستعادة السيطرة على المعادن، واستخدام أرباحها لإحياء الصناعات والقوات المسلحة والثقافة. وتسعى روسيا حاليًا لنموذج التنمية «الأوراسي».

أحد العناصر الرئيسية لهذا المشروع هو إحياء العلاقات الصناعية المفقودة في التسعينيات واستعادة سلاسل الإنتاج مع مشاركة المنشآت الاقتصادية في بلدان مختلفة، مما سيؤدي إلى زيادة الأسواق والإنتاج والوظائف. كما تروج روسيا لفكرة أوراسيا الكبرى، وتطوير التعاون الاقتصادي دون سيطرة واشنطن والدولار والشركات المتعددة الجنسيات الغربية.

اختارت بيلاروسيا التي أنشأت فضاء اقتصاديًا مشتركًا مع روسيا أيضًا النموذج التنموي «الأوراسي». وحاول «فيكتور يانوكوفيتش» رئيس أوكرانيا السابق في ٢٠٢٣ الانضمام إليه، لكنه أطيح به. والحرب في دونباس و اوكرانيا هي جزء من الصراع المستمر.

تأميم كومتار في ٢٠٢١ كان أول محاولة لآسيا الوسطى للتحرر من العلاقات مع الغرب. وفي عام ٢٠٢٣، قامت كازاخستان أيضًا بتأميم الإنتاج المعدني لشركة «أرسيلور ميتال» (لوكسمبورغ) (التي لم تلتزم بمتطلبات السلامة في مصانعها في هذه الجمهورية بهدف زيادة أرباحها، مما أدى إلى خسائر كبيرة في الأرواح). و بشكل طبيعي، تحاول الولايات المتحدة وأوروبا منع تكرار مثل هذه الحوادث ومنع تعزيز نفوذ روسيا ومشروعها ،و تعد الانقلابات التي تسمى «الثورات الملونة» عنصرًا واحدًا فقط من هذه الاستراتيجية الـتي تهدف إلى تعزيز السيطرة الغربية. في قيرغيزستان أيضًا، مازالوا يواصلون استخدام الرشاوى والمؤامرات والاتصالات السرية مع ممثلي الحكومة وحلفاء الرئيس لتغيير مسار تنمية هذا البلد. لذلك، فإن وقوع انقلاب جديد، بما في ذلك بدعم من بعض ممثلي مؤسسات الأمن التي جرت محاولات لجذبها نحو الغرب، ليس مستبعدًا.

تحرض الولايات المتحدة وحلفاؤها الفتنة والعداء من خلال الأحزاب ووسائل الإعلام التي يسيطرون عليها، لصرف سكان آسيا الوسطى عن النضال ضد الغربيين نحو الصراعات الداخلية بين الأعراق واللغات والأديان المختلفة. تم استخدام هذه الاستراتيجية لسنوات من قبل الإنجليز في الهند المستعمرة لإثارة الكراهية بين المسلمين والهندوس ومنعهم من التحالف ضد لندن.

بشكل عام، هناك صراع حاليًا على مستقبل آسيا الوسطى مرتبط بعمليات مماثلة في مناطق أخرى - إزالة الاستعمار من أفريقيا الوسطى والتحرر من سيطرة باريس، و الحرب في اوكرانيا و غيرها من المناطق والتي ستحدد نتيجة هذا الصراع مستقبل ليس فقط قيرغيزستان، ولكن العديد من بلدان العالم أيضًا.

إلى جانب الأهداف الاقتصادية الصرفة، تمثل اسيا الوسطى جزءًا لايتجزأ من سياسة الولايات المتحدة الشاملة ضد روسيا

في العامين الماضيين، نشطت المعارضة المتطرفة في قيرغيزستان بشكل واضح بدعم من الولايات المتحدة